الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: التعايش الثقافي والقانون الغائب!

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2001) *الإفتتاحية: التعايش الثقافي والقانون الغائب!* رواق عربي، 6 (4)، 6-22.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

التعايش الثقافي والقانون الغائب

بذلت الإدارة الأمريكية وغيرها من الحكومات الغربية جهدا ملحوظا لحصر المسئولين عن أحداث ١١ سبتمبر وتجنب توسيع الاتهام ليشمل المسلمين أو الإسلام. وأعلنت رفضها لمنطقة صدام الحضارات أو الحروب الدينية. بل إنها سعت باستماتة لكسب الرأي العام العربي والإسلامي إلى صفها فيما أسمته بالحرب ضد الإرهاب، وأكدت أن تلك الحرب لا يجب ولا يمكن أن تفسر كحرب ضد الإسلام. بل وتكاثرت التصريحات التي تبرئ الإسلام من الإرهاب وتقيم فهما صحيحا باعتباره دين سلام وتعارف ومودة بين الشعوب.

وبالمقابل، بذل ت الحكومات العربية جهدا ملحوظا لتبرير أي غموض حول موقفها المضاد للإرهاب عموما ولعمليات ١١ سبتمبر والمسئولين عنها خصوصا. فأكدت أنها كانت سباقة في الدعوة لمدخل عالمي لمناهضة الإرهاب، ومعاملة كل صوره وأشكاله معاملة متساوية كتهديد لأمن وسلام جميع الشعوب والدول ووضع اتفاقية دولية لاقتلاعها جميعا. كما أكدت تلك الحكومات أنها تميز بين الإرهاب والنضال المشروع ضد الاحتلال. وأنها لا تعتبر أحداث ١١ سبتمبر من هذا النوع الأخير وإنما إساءة بالغة للإسلام ترفضها كافة السلطات الدينية والسياسية العربية والمسلمة. وبوجه عام توفرت إرادة سياسية كافية لتجنب الانزلاق إلى هذه الحروب أو الصراعات الدينية.

بل إن المخاوف من التهاب مشاعر الرأي العام واشتعاله في العالمين العربي والإسلام ضد الولايات المتحدة والغرب وتدهور الموقف إلى أبعد من مجال السيطرة مع بدء العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان لم تثبت أنها صحيحة وتبددت مع الوقت. حدث بالفعل أن ثارت قطاعات مهمة من الرأي العام في عدد من الدول الإسلامية مثل باكستان وإندونيسيا ومصر، ولكن التعبير الشعبي عن رفض تلك الحرب لم يصل أبدا إلى درجة الدعوة إلى حرب أو اشتعال موجة عارمة من الكراهية التي ت تطور إلى صدام. بل وسريعا ما ظهر حجم الغضب والرفض للنظام الطالباني في داخل أفغانستان نفسها، الأمر الذي كان له دور في تخفيف

حدة الاشتعال الشعبي المشروع ضد الحرب داخل العالم العربي والإسلامي.

ولكن هذا كله لا يعني أن الطريق قد قطع نهائيا على احتمالات انفجار صراع ثقافي مرير، يحفز مزيدا من الاحتقان السياسي والصراعات العسكرية والاقتصادية فيما بين دول وشعوب عربية ومسلمة من ناحية والولايات المتحدة والغرب من ناحية ثانية. ولا يمكن الاطمئنان للقول بأن ما قد يحدث هو صدام للجهالات وليس صراعا بين الثقافات، كما يقول أستاذ كبير مثل الدكتور إدوارد سعيد.

صدام الحضارات هو سلسلة من المنازعات والحروب الباردة أو الساخنة تشتمل على منازعات دينية وثقافية.

إننا لا نعرف ماذا يعني مصطلح صراع أو صدام الحضارات بالضبط. ولكننا نعرف أن المقصود منه هو سلسلة من النزاعات والحروب الباردة وربما الساخنة التي تنطلق من أو تشتمل على منازعة أو منازعات دينية وثقافية، أي أنها إما أن يكون الارتطام بين نظم المعاني ورؤى العالم هو دافعها أو أن يكون هدفها هو تصفية أو إيذاء أو إخضاع نظام ثقافي أو ديني لصالح نظام ثقافي أو ديني آخر.

ومعظم الصراعات العظمى في التاريخ استدعت هذا الارتطام الثقافي إن لم يكن هو المحرك الأصلي لها. ولم يكن ذلك بالضرورة ناجما عن تناقضات أصيلة بين أعلى صور ومستويات التعبير عن تلك الثقافات، وإنما سوء فهم وعداء ثابت أو جاهز وصور نمطية قد لا يكون لها أدنى صلة بالحقيقة، وغالبا ما تكون شائعة بين الأشياع التعصبوية لكل ثقافة أو الجمهور الجاهز لتلقي أسوأ الدعايات وأنواع التحريض. وبوجه عام لم تصطدم الثقافات كمبارزة بين الفلاسفة والعلماء، حتى لو أن هؤلاء كان يتم تجييشهم في إتون الصدام، وإنما بين المتحمسين المشتعلين رغبة في إعلاء ثقافتهم ودينهم دون أن يكون لديهم أدنى فهم لثقافة أو دين الآخرين، أو حتى ثقافتهم ودينهم هم أنفسهم. إن صدام "الحوارات" كان في الحقيقة هو الشكل الشائع لصراع الثقافات في المستوى السياسي، طوال التاريخ.

فهل يمكن القول بأن الج م هور المتعصب والمتعطش للعنف ضد الآخر قد قل على الجانبين أو انكمش أو أخذ في مراجعة منطلقاته بعد أحداث ١١ سبتمبر أو بعد نهاية الحرب في أفغانستان بنتائجها المعروفة؟ بالقطع لا.

لم تنته احتمالات الانزلاق إلى هوة الصراع الثقافي والصدام بين الحضارتين الغربية، والعربية الإسلامية في المستقبل القريب أو الوسيط لأن العناصر الأساسية التي قادت إلى سوء الفهم والتحريض المستديم والكراهية والاحتقان فيما

بين أنباء هاتين المنظومتين الثقافيين لازالت حاضرة ومستنفرة. وبوجه عام يمكننا الحديث عن عناصر مشتعلة معينة. فهناك أولا فاعلين على الجانبين لهم حضور ومصلحة في مزاولة التحريض على العنف المدفوع ثقافيا ضد الآخر، ثم أن هناك أجندة حقيقية أي موضوعات لنزاع شديد وبالغ الحدة بين العالمين أو المنظومتين الثقافيتين-السياسيتين، وثمة أيضا حالات أو تمظهرات ثقافية/أيديولوجية تحفز على العنف وتحضر العقل العام للقطيعة والكراهية والنبذ المتبادل.

وحيث إننا قد تناولنا هذه العناصر بالتحليل في العدد الماضي، سوف نحصر مهمتنا في الكيفية التي يمكن بها لا فقط تجنب انفجار حرب ثقافية، وإنما الأهم التوصل إلى تواصل مستدام بين النظامين الثقافيين/ السياسيين على قاعدة السلام والقبول المتبادل والنفع العام للبشرية كلها.

ويخيل لي أن المهمة الجوهرية والملحة للغاية هى العلاج السريع والفعال لموضوعات التناقض، والنزاع، وأهمها قاطبة في تقديري هو الصراع العربي-الإسرائيلي والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

هذا النزاع سياسي بامتياز. ولكن محيطه العام ومبرراته والخطابات التي تدور في فضاءاته، بل ولغته ومحركاته كلها ثقافية. ومن ثم يبدو لي أن رفع الالتباس وتجنب الارتطام الثقافي الكامل هو المستوى الذي يجب أن تبدأ منه أية مناقشة، وأي علاج جاد لهذا الصراع فيما بين العرب والمسلمين من ناحية وأمريكا والغرب من ناحية أخرى.

قانون التعايش

من الطبيعي أن نجد اختلافات مهمة في التكوين الثقافي بين الطرفين. وفي تل ك اللحظة التي حقق فيها الغرب انتصارا تاريخيا ضد الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية، من المنطقي أن يتزايد الشعور بالثقة في القيم والأعراف الأساسية في العالم الغربي، مقابل كل الحضارات والثقافات الأخرى. وتمتد هذه الثقافة إلى اليقين بصحة ما ترفعه القوى الأساسية في المجتمعات الغربية من شعارات ومشروعات مثل العولمة والخصخصة واقتصاد السوق.. الخ. وبالمقابل، من المنطقي تماما أن يتعاظم قلق أبناء الحضارات والثقافات الأخرى من الضغوط التي تمارس عليهم لقبول كافة هذه المشروعات والمشروعيات، بدون مناقشة.

فالاختلاف في الاستعداد نحو قبول أو عدم قبول أو تحوير أية أطروحة تتعلق بالمياه الاجتماعية والاقتصادية للشعوب هو أمر منطقي ومشروع تماما، في بالنا بطائفة طويلة من الأفكار والأطروحات التي تمتد إلى أكثر المجالات تلامسا مع الخصوصية الثقافية وأكثرها تأثيرا على الحياة الفردية والاجتماعية مثل معنى العائلة وتكوينهما الداخلي وعلاقاتها، ونظم العمل ومعاييره، لقد أظهرت البشرية قلقا مشروعا من التلاعب بالموروثات البيولوجية، ومن الطبيعي تماما أن تظهر شعوب وثقافات شتى قلقا مماثلا من التحولات العفوية والضاغطة على الموروثات الثقافية، وخاصة في مراحل القلق وعدم الأمان وانهيار الثقة بالآخرين وأحيانا بالذات القومية. والعالم العربي والإسلامي بوجه عام يعيش في اللحظة الراهنة تلك الحالات العاصفة من القلق والخوف وعدم الثقة، وهو ما يجعله ينظر بقلق وميل لرفض المشروعيات الجديدة التي يطرحها ويضغط عليها الغرب بدءا من العولمة مرورا باقتصاد السوق ووصولا إلى حقوق المرأة، كما يراها الغربيون. بل ومن المنطقي أن يصر ويدافع ويكثف دفاعاته عن بعض الموروثات أو المعطيات والمقترحات الثقافية التي يراها جوهرية بالنسبة لبيئته أو هويته، أو حتى لإرادته. وتؤدي خلافات أو اختلافات كهذه إلى توترات واحتقانات في مختلف المفاصل التي تلتقي فيها الحضارتان.

العالم العربي يعيش حالة من القلق والخوف وعدم الثقة في ما يطرحه عليه الغرب من مشروعات فكرية واقتصادية.

ولكن مثل هذه الاختلافات توجد أيضا بين الحضارة الغربية وجميع الحضارات أو النظم الثقافية الأخرى مثل الكونفوشيسية والهندوكية والبوذية وغيرها، دون أن يتولد عن ذلك مرارات أو شكاوى وصراعات حادة بالدرجة التي تظهر في علاقة العرب والمسلمين بالغرب.

بل إنه رغم أهمية هذه الاختلافات والخلافات ذات المحتوى أو الدافع الثقافي، فمن المشكوك فيه بشدة أن تكون هى السبب الذي يدفع لكل هذه السخونة في العلاقة، أو لكل هذه التوترات والتي عكستها بصورة منحرفة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وعلى أية حال، فإن من الضروري لنا أن نبحث عن "قانون للتعايش" السلمي والتسامح أو القبول المتبادل بين مختلف الثقافات. ومن الواضح أن أهم قاعدة لهذا القانون هى ما يتعلق بإدارة العلاقات بين أبناء هذه الثقافات والنظم الثقافية.

وبتعبير آخر، قد يكون مقبولا أن تسري القواعد التي تكرسها ثقافة ما على

العلاقات بين أبناء نفس الثقافة، أيا كانت مقبوليتها أو عدم مقبوليتها من جانب أبناء الثقافات الأخرى. فليس من الممكن عمليا ولا من المقبول أخلاقيا ومبدئيا أن تقيم حضارة أو ثقافة ما علاقاتها وتفاعلاتها مع الأخريات على أساس من النسبية الأخلاقية والثقافية الكاملة. إذ يستحيل ضمان التعايش إلا إذا وقع الاتفاق على قيم ما مشتركة. كما أنه من المستحيل ضمان التعايش السلمي إلا إذا ترجمت هذه القيم والأعراف المشتركة إلى قانون قابل للتطبيق ومرهون الجانب من حيث المبدأ .وأخيرا، فإنه لابد من أن تكون هناك مرجعية ما متفق عليها وتحظى بالاحترام العام لتسوية الخلافات بين الدول والأمم والشعوب.

أليست هذه المعايير الدنيا هى التي تشكل معنى ومضمون فكرة القانون، وهو المعنى الحاسم في التمييز بين الهمجية والحضارة أو بين الفوضى والنظام.

وبطبيعة الحال، فإن الاتفاق على هذه المعاني حادث بالفعل من الناحية النظرية، وإلا ما قام النظام الدولي الراهن واستمر شئ من الاحترام الشكلي على الأقل لهيئة الأمم المتحدة وميثاقها، ولما حرس كل الفاعلين حتى عند الاقتراب من حافة الحرب على تأكيد احترامهم لهذا الميثاق واتهام الآخرين باختراقه وانتهاك نصوصه أو مبادئه.

ومع ذلك، فإن هذا الاتفاق الشكلي لم ينقذ العالم منذ تأسيس الأمم المتحدة من انفجار عشرات من الحروب، والنزاعات. بل إن "شكلية" هذا الاتفاق وعدم التطبيق الفعلي أو التهرب الواضح من وضعه موضع التطبيق هو ما أدى إلى الاحتقان الحالي بين الحضارتين الغربية والعربية/الإسلامية، أو بين العرب والمسلمين من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى.

ويعني ذلك أن التوافق الشكلي يحظى على خلاقات وانتهاكات عميقة للمتطلبات الأساسية لفكرة القانون والنظام كما حددناها في الفقرات السابقة. وبوسعنا أن نضيف أيضا أن جوانب مهمة من النظامين الثقافيين: الغربي، والعربي/الإسلامي قد تفسر من جانب قوى متطرفة. على نحو يقود إلى تناقضات خطيرة مع هذه المتطلبات والمعاني. ومع ذلك، فلا يمكن أن تساوي بين أوزان ما قد تنطوي عليه تلك التناقضات من خروقات خطيرة لمتطلبات التعايش السلمي أو لجرائم العنف والجرائم ضد الإنسانية.

وربما نعرض هنا بقدر أكبر من التفصيل لهذه المعاني.

فكرة الأخلاق والقيم العالمية

بمجرد أن نتحدث عن النظم الثقافية كناتج إنساني، يتوفر أساس قوي للغاية للقول بوجود أخلاق وقيم عالمية. وبالفعل، نجد أن لدى كل الثقافات مفهوماً ما عن "الإنسان"، وعن الإرادة، والخير، والعدالة، ومعنى للحرية".

ولا توجد ثقافة تنسب لنفسها وصفا أو مركزا أقل من غيرها. ولكن في المقابل فلكل الثقافات فيها منحى لأن تنسب لذاتها تفوقا أو وضعا أفضل من غيرها، ومركزا وقيمة "لإنسانها" أعلى وأرقى من الآخرين. ولذلك، فإن ما قال به كانط من أن "الأخلاق" عالمية بطبيعتها، قد تصطدم بحاجز صلد، يتمثل في نزعة التمركز حول الذات الثقافية أو العرقية.

كما تتدخل علاقات القوة على جميع مستويات التفاعل بين الأنا الجماعية والآخر، وهو الأمر الذي يضع قيدا قويا على مبدأ المساواة لدى مختلف الثقافات، ويضاعف الشكوك في سلاسة مفهوم الحق والقانون وتطبيقاته على المستوى الأممي، إن لم يكن على جميع المستويات العلائقية الاجتماعية.

وحتى بالنسبة لأرقى صور التعبير عن الثقافة غالبا ما يسهل الإشارة إلى جرثومة البدائية الكامنة أو حتى الظاهرة في أعماقها. وإذا حصرنا المسألة هنا في الثقافتين الغربية، والإسلامية العربية، لن يكون من الصعب استنباط قيم ومستويات أخلاقية مشتركة وعميقة. ولكن لن يكون من الصعب أيضا الإشارة إلى نزعات مناقضة.

والواقع أن الثقافة الغربية تنظر لجميع النظم الثقافية الأخرى، بما فيها الثقافة العربية-الإسلامية باعتبارها في أفضل الأحوال متخلفة، بالمقارنة بها.

فالثقافة الغربية ومؤسساتها تمثل قمة التطور، بل إن البعض يراها الغاية النهائية للتطور، وهو ما يجعل "الإنس ان الغربي" أيضا "الإنسان الأخير" بالمعنى الهيجلي، كما حاول فوكوياما أن يبرهن.

وفي المقابل، فإن ثمة نوعا من الارتباك في موقف الثقافة العربية من الغرب. ويتفق الجميع تقريبا على أن ثمة "عقدة نقص" تسم موقف العربي من العالم الغربي. ومع ذلك، فإن هناك أيضا شعورا عميقا بالتفوق، ربما تمتد جذوره إلى الفكرة الجوهرية للديانة الإسلامية من التاريخ الديني للبشرية، وهي الفكرة التي تؤكد أن النبي محمد "خاتم المرسلين" وأن الإسلام هو آخر الرسالات السماوية،

علاقات القوة تضع قيداً على مبدأ المساواة لدى مختلف الثقافات وشكوكاً حول مفهوم الحق وتطبيقاته على المستوى الأممي.

ومن ثم أرقاها.

والواقع أنه من الممكن إثبات وجود أخلاق وقيم عالمية بالرغم من أن لدى كل ثقافة نزعة ما لإثبات تفوقها على الأخريات. ولكن الصخرة التي تتحطم عليها فكرة الأخلاق والقيم العالمية هى ما تشتمل عليه بعض الثقافات من تأكيد على جدارتها أو استحقاقها لا بالتفوق بذاته،وإنما الغزو وتكييف الثقافات الأخرى وإخضاعها وتحويلها بهدف فرض تماثلها مع الذات بصورة جبرية، وباختصار، فإن فكرة "حق الغزو" وليس مجرد "استحقاق التفوق" هى النقيض الفلسفي لفكرة "الأخلاق العالمية".

إذ تكمن داخل تلك الفكرة كامل النتائج والمضاعفات الفكرية والتاريخية لأشد صور النسبية الأخلاقية عنفا.

إن الخوف من الإسلام يستند جزئيا على الأقل على تصور أن المسلمين ينسبون لأنفسهم حق غزو "الشعوب و الثقافات الأخرى". والواقع أن جانبا من الدعاية التي بثها "الأفغان العرب" تبرر جزئيا هذه المخاوف. فلم يكتف هؤلاء بمجرد الإشارة إلى الأمريكيين وغيرهم من الغربيين كقوى الاستكبار العالمي، أو حتى "ككفار". وإنما اهتموا بمشابهتهم بالإمبراطورية الرومانية التي سقطت تحت معاول "الجهاد الإسلامي".

وتستند فلسفة "التيارات الجهادية" في الحركة الإسلامية المستحدثة عموما على ما هو أبعد من "حق الدعوة" للإسلام. فرجال مثل المودودي وسيد قطب وعبد السلام فرج أصروا على أن الجهاد يشتمل أيضا على واجب ملزم دينيا بإقامة "النظام الإسل امي" في كل أنحاء العالم، وليس مجرد نقل الدعوة الإسلامية لكل الشعوب. ومن المحتمل أن تكون هذه الفكرة حجر الزاوية في ممارسات رجال مثل أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري وغيرهم من قادة تنظيم القاعدة الذين تنسب لهم أمريكا مسئولية التخطيط لأحداث ١١ سبتمبر.

ولابد من ا لاعتراف من ناحيتنا- بأن ثمة قدر اً ما من الغموض الذي يبرر مخاوف الآخرين. فمن ناحية، لا يكاد المعنى الذي يدافع عنه المتطرفون مثل المودودي وسيد قطب يرد في أذهان الغالبية الساحقة من المسلمين. ومن المنظور السياسي، فإن مجرد الإشارة إلى "غزو" إسلامي للغرب يبدو مدعاة لدهشة الجميع تقريبا هنا في العالمين العربي- والإسلامي. إذ ما كدنا نحن نتحرر من

الاستعمار الغربي. كما أننا لا نزال نشعر بمطارق الدول الغربية فوق رؤوسنا. ولا مجال لمقارنة القوة بين الغرب والعرب والمسلمين.

ولكن من ناحية أخرى، فإن هذا التفسير المتطرف للدين لم ينحسر تماما، ولا يمكن القول بأن جذوره وبعض نتائجه الخطرة قد انتهت كلية في الممارسة أو حتى في مجال "الدعوة" ويحتاج الأمر إلى إعلان أئمة الإسلام وأئمة الفكر وقادة الوعي والثقافة في العالمين العربي والإسلامي قطيعة كاملة مع هذا المنظور. فالجهاد هو مفهوم دفاعي صرف وواجب المسلمين في الدعوة لدينهم محصور قطعيا في "الموعظة الحسنة" ولا يشمل أي نوع من القسر أو العنف في الداخل والخارج. والأهم هو أن الإسلام يدعو أتباعه لقبول الآخر الديني، والتعايش السلمي مع الآخرين.

والواقع أن هذا هو مفهوم الغالبية الساحقة من المسلمين في كل مكان. وإذا كانت ثمة أقلية ضئيلة للغاية تمارس العنف ضد الآخر الديني باسم الجهاد ، فإنها لا تملك لا حق ولا جدارة الحديث باسم الإسلام.

موازاة شعار "الحرب ضد الإرهاب" بشعار "الدفاع عن الحضارة" يجعل الحضارة والغرب مترادفان!

وإذا كان القائلون بالعنف ضد الآخر باسم الجهاد الإسلامي أقلية ضئيلة للغاية في الإطار الواسع للثقافة العربية/ الإسلامية الحاضرة، فإن القائلين بغربنة الشعوب غير الغربية Westernization يشكلون الغالبية ويجسدون المفهوم أو التيار الرئيسي داخل الثقافة الغربية نحو الثقافات الأخرى. وإن لم يصر سوى أقل القليل في العالم الغربي يدعو للغربنة عن طريق القسر أو العنف، أو الغزو والاحتلال. ولكن المنظور نفسه يشتمل على قدر كبير من العنف الرمزي وغير المباشر. إذ تصل الثقافة الغربية لدرجة أنها مفهومة من جانب أبنائها لا باعتبارها الأشد تطورا أو الأرقى فحسب، بل باعتبارها "الثقافة" أو "الحضارة". ومن هنا نجد أن الشعار الموازي "للحرب ضد الإرهاب" الذي رفعته إدارة بوش الأبن هو "الدفاع عن الحضارة". فالغرب والحضارة يصبحان مترادفان، ومقابل هذين المنظورين المتضادين، لا يمكن إنقاذ العالم إلا من خلال فكرة القيم المشتركة والأخلاق العالمية وهى فكرة تحتمل، بل وتدافع عن التعدد الثقافي دون أن تغرق المصير المشترك في بحار النسبية.

ونحن نرى من جانبنا أن ثمة تهديداً حقيقياً للحضارة الإنسانية المشتركة ال مفهومة تحديدا باعتبارها التجسيد المادي للأخلاق العالمية والقيم المشتركة.

وبهذا المعنى فإن هناك حاجة حقيقية لتحالف عابر للحدود ليس فقط من أجل الدفاع عن الحضارة، وإنما أيضا لتطويرها. وإذا جاز التعامل مع المسئو لين عن أحداث ١١ سبتمبر ومع حركة الطالبان وغيرها من الحركات الإسلامية المتطرفة باعتبارها خصما وتهديدا للحضارة، فإن الواجب التعامل مع جميع الأصوليات وتيارات العنف الأصولي الشبيه في كافة النظم الثقافية الأخرى بما فيها الغرب نفسه- بنفس الطريقة: أي النظر لها ب اعتبارها تهديدا للحضارة وخصما.

وبوجه خاص، فإن المسلمين في جميع أنحاء العالم سيقبلون الانضمام لتحالف عالمي مناهض للإرهاب والعنف والتطرف، إذا تعامل العالم والغرب تحديدا مع "الصهيونية" باعتبارها أهم صور الإرهاب والعنف والتطرف المعاصر.

وتبدو مشكلتنا كعرب- مع الغرب تحديدا في أنه يتبنى الصهيونية ويكرسها ويدافع عنها ويحميها ويكرس عدوانها بالرغم من أنها أيديولوجيا أصولية، متطرفة وعنيفة، بل وفي الجوهر بدائية وهمجية. ولا يمكن الدفاع عن الصهيونية لمجرد أن إسرائيل فيما يقول الغربيون "ديمقراطية"، إلا بالقدر نفسه الذي يبرر فيه نظام الأبارتيد المنحل في جنوب أفريقيا لمجرد أنه كان "ديمقراطيا".

فالصهيونية أيديولوجيا معادية للعالمية، وتقوم على الفكرة الأسطورية القائلة بعبقرية الشعب اليهودي أو كونه "شعب الله المختار"، وهى تطلب لنفسها امتيازا فوق البشرية.وصلب العقيدة الصهيونية يؤسس قومية ودولة على أساس الدين، وينفي إمكانية الاندماج أو التكامل بين الشعوب، ولا يرى أفقا لحل ما يسمى، "المسألة اليهودية" إلا بانسلاخ اليهود عن الشعوب التي ينتمون إليها وتحالفهم معا لتكوين دولة انتزعت أراضيها من شعب آخر تماما عاش فوقها طوال التاريخ المكت و ب وهو الشعب الفلسطيني.

فكرة القانون الدولي

الفارق الحاسم بين الهمجية والحضارة هو القانون. كما أن الفارق الحاسم بين التعايش والحرب، والنظام والفوضى، والإنصاف والظلم أو سياسات القوة هو القانون الدولي.

أين تقع مشكلة إدراك القانون عموما، والقانون الدولي خصوصا في الحضارتين، وبالتحديد في العلاقة بين الحضارتين. تنهض الثقافة العربية-

الإسلامية بكل تأكيد على معنى صارم ومكانة مركزية للقانون الذي يسمى هنا الشريعة دلالة على محتواه الديني وسلطانه المقدس.

ولكن الثقافة الإسلامية الصرفة تجد مشكلةحقيقية مع القانون الوضعي، الذي صار النمط السائد للنظم القانونية في المجتمعات والدول الإسلامية، لقد حرصت النخب الوطنية والمدارس القانونية السائدة في هذه المجتمعات والدول أن يأتي التشريع الوضعي متوافقا إلى حد بعيد جدا مع ما يطلق عليه "الشريعة الإسلامية". ومع ذلك فإن الفروق البالغة الضآلة تثير حفيظة تيار عريض وهو الذي يسمي نفسه بالتيار الإسلامي. وبكل أسف، فإن هذا التيار يرى القانون الوضعي تعبيرا عن انحراف خطير يصل إلى درجة الكفر. وثمة شروح عديدة لهذا الموقف تبدأ من أقصى الاعتدال حيث يشار إلى إضافة مطالب بسيطة للتشريع إلى أقصى التطرف حيث يلغي القانون الوضعي كلية ويحل محله القرآن كدستور. إن تجربة الثورة الإيرانية التي أخذت بهذا الموقف الأخير تشير إلى خروقات خطيرة لحقوق الإنسان ولبعض الأسس الجوهرية لمبدأ أو فكرة القانون المجرد أو القانون المقارن. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسألة تشكل أحد مصادر العداء الذي يكنه "الإسلاميون" للغرب على اعتبار مظنة كونه المصدر المباشر للقانون "الوضعي" المطبق في أكثرية المجتمعات المسلمة.

ولكن التناقض ربما يكون أكبر وأشد في مجال القانون الدولي. فقد استقر فقهاء المسلمين لفترة طويلة إلى نحو ما منذ بدء الرسالة الإسلامية على نظرية تميز بين دار الحرب ودار السلام. ورغم أنهم قد فصلوا في القواعد العامة التي جاء بها البيان القرآني لقواعد الحرب والتي يمكن اعتبارها أهم تطوير لما يسمى بالقانون الدولي الإنساني خلال العصور الوسطى، فإن الحرب مثلت الأصل العام للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين. وتجاوز الفكر والواقع معا هذه النظرية حيث تأسس مفهوم واسع النطاق "للمعاملة بالمثل" كأساس لإدارة العلاقات الدولية بين الطرفين. وفي القرنين الأخيرين وعندما صعد القانون الدولي الغربي المنشأ، لم يكن لدى الغالبية الساحقة من المجتمعات الإسلامية أية مشكلة حقيقية في قبوله والنظر إليه كحكم مقبول في العلاقات بين الدول.

ومع ذلك، فإن التيارات "الإسلامية" والتي لم تعترض قط بوضوح على فكرة القانون الدولي باعتباره قانونا للسلام بين الشعوب والأمم كانت مستعدة دائما

مثلت الحرب الأصل العام للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، إلا أن الفكر والواقع تجاوز هذه النظرية وتأسس مفهوم "المعاملة بالمثل" كأساس لإدارة العلاقات الدولية بين الطرفين.

للإشارة إلى الإهدار الفعلي لمنظومة القواعد الأساسية للقانون الدولي من جانب الدول الغربية الكبرى لتبرير "التحلل" من الالتزام به في حالات بعينها.

وبوجه عام، فإن "التيار الإسلامي" كان يعد القانون الدولي الغربي أقرب إلى النفاق منه إلى الحقيقة، وذلك لكثرة انتهاكه عندما يتعارض مع مصالح الدول الغربية المهيمنة.

أما عند مستوى التفاصيل الجوهرية، فإن أهم المشكلات التي تواجه مفهوم "التيارات الإسلامية" للقانون الدولي تتمثل في طموح هذه التيارات لسلخ المسلمين في كل مكان عن الدول التي ينتمون لها وتوحيدهم معا لتشكيل "دولة" أو بالأحرى "خلافة" إسلامية. ويؤدي هذا المفهوم إلى تشجيع الحركات الإسلامية الانفصالية بدون قيد أو شرط.وثمة شئ من هذا المفهوم بدأ فعلا في التسرب إلى الوعي الشعبي لدى المجتمعات العربية والإسلامية. وهو ما يشكل صدعا كبيرا في فكرة القانون الدولي، بل ومفهوما مناقضا لبعض منطلقاته الجوهرية، حيث يصبح الدين وليس القومية أو السيادة هو المبدأ المنظم للانتماء والولاء السياسي والقانوني.

لقد تجاوزت الحضارة الغربية بصورة قوية فكرة القانون الإلهي (وهو فحوى فكرة أو مفهوم الشريعة). وصارت المبادئ الديمقراطية القائمة على سيادة الأمن وحكم القانون والمؤسسات التمثيلية والمدنية هى الحكم النهائي وأساس الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات.

ومع ذلك، فإنه قد تكون ثمة مبالغة في مدى القطيعة التي أحدثها القانون الوضعي الحديث مع المصادر الدينية في أغلبية الدول الغربية. ولكن المسألة الأهم نجدها في محاولة هذه المجتمعات مد فلسفاتها التشريعية إلى العالم الخارجي عموما، والى المجتمعات العربية والإسلامية خصوصا، وهو الأمر الذي أشرنا إلى ما يسببه من احتقان وتوتر لدى قطاع من هذه المجتمعات.

ولكن المصدر الحقيقي والأكبر، بما لا يقاس، للتوتر والتناقض فهو كامن في الموقف المفارق للحضارة الغربية من "القانون الدولي". ففي بداية طرح فكرة القانون الدولي الحديث في القرنين السادس والسابع عشر، كان يشار إلى أن نطاق سريان هذا القانون هو البلاد المتحضرة، وغيرها من التعبيرات التي تستبعد كل ما هو غير غربي. واعتبرت هذه البلاد أن من حقها استعمار أراضى الغير بدون مناقشة، وهو مفهوم أقل تطورا بكثير حتى من مفهوم المسلمين الأوائل عن "دار الحرب". ولا

شك أن تلاوينا قوية من العنصرية كيّفت موقف الغربيين من العالم غير الغربي حتى وقت قريب جدا.

ولم يعد من الممكن في عالم ما بعد الاستعمار التباهي أو التماهي مع المفهوم العنصري للعالم. ولكننا نستطيع أن نتحدث بكل قوة ووضوح عن خيانة الغرب ككل والولايات المتحدة بالذات لمشروع أو لهجمة الدفاع عن القانون الدولي باستقامة وتطبيقه بصورة نزيهة ومجردة عن الهوى.

بكل بساطة كان العالم العربي من بين المناطق التي وقعت ضحية "خيانة" الغرب ونفاقه فيما يتصل بالقانون الدولي. ويهمنا في هذا السياق أن نشير لبعض الصياغات العامة التي بررت هذه الخيانة من الناحية الفعلية أو حتى من الناحية المبدئية.

يدرس علم العلاقات الدولية بالجامعات الأمريكية وبالأكاديمية الغربية عموما انطلاقا من مفاهيم القوة وعلاقتها. ويبدأ أي تحليل منهجي لهذا العلم بالإشارة إلى "الفوضى"الكامنة في النظام الدولي، وليس بصفات النظام ومن ثم لأطروحة القانون. المدهش في هذا التحليل هو أنه يتحول إلى نوع من "النبوءة التي تجسد نفسها بنفسها". فليس هناك دولة أو قوة مؤهلة أكثر من الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى ثم الوحيدة- لحراسة الاحترام الواجب للقانون الدولي، وتأكيد إمكانية وضعه موضع التطبيق.

وهى إذ تشير إلى "الفوضى" تبرر لنفسها ألا تقدم على تبني هذا المشروع باعتباره أعلى مستويات الدفاع عن الحضارة.

وبوسعنا أن نفهم لماذا لا تطرح الولايات المتحدة على نفسها الدفاع عن القانون الدولي بوصفه حقيقة أو على الأقل مشروعا عندما تطلع على النقد المستديم الموجه من جانب أصوات أمريكية منتقدة للأمم المتحدة. ويتضح من هذا النقد تشبيه الأمريكيين بما يسمونه "الأغلبية الأوتوماتيكية": أي أن يفرض العالم الثالث الذي يشكل أغلبية دول العالم ما يراه مناسبا على الولايات المتحدة، بالرغم من أن سلطة هذه الأغلبية محصورة في الجمعية العامة.

وما يهمنا الإشارة له هنا هو أن العرب تحديدا كانوا ضحية خيانة أو تخلي الولايات المتحدة عن القانون الدولي، وهو ما يظهر في هذه الحالة في تشكل منح إسرائيل امتياز انتهاك القانون الدولي دون أية خشية من عقاب. بل إن هذا

نستطيع أن نتحدث بكل قوة عن خيانة الغرب لمشروع الدفاع عن القانون الدولي باستقامة وتطبيقه بصورة نزيهة ومجردة عن الهوى.

الامتياز هو جزء من الدعم المستديم.

تملأ قائمة انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي بوجه عام ولقرارات الأمم المتحدة بوجه خاص مجلدات كثيرة. ويهمنا منها هنا ما يجب أن يكون محل تفكير عميق وحوار متصل بين العرب والغرب.

الانتهاك الأول: هو تأسيس دولة على أساس الحق الإلهي أو التفويض الديني. بما يتناقض تماما مع أبسط أسس القانون الدولي الحديث.

الانتهاك الثاني: هو بكل بساطة تدمير الشعب الفلسطيني وإنكاره واغتصاب أرضه وممتلكاته واسمه وتراثه الثقافي، وإجبار الجزء الأكبر منه على اللجوء خارج بلاده، وفرض نظام احتلال غاية في القسوة على الجزء الباقي.

الانتهاك الثالث: هو اكتساب أو اغتصاب- أراضي الغير بالقوة وعن طرق الحروب. فلا زالت أراضي سوريا محتلة حتى الآن وكانت أراضي مصر ولبنان محتلة حتى وقت قريب.

الانتهاك الرابع: هو خرق وتجاهل تطبيق جميع القرارات الدولية ذات الصلة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وبوسعنا أن نضيف سلسلة طويلة أخرى من الانتهاكات التي لا تخص العرب تحديدا مثل أعمال الإرهاب الدولي، التلاعب في السوق السوداء للسلاح، دعم كثير من الحكومات أو حركات التمرد حسب الظروف بغية تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.

لم يكن من المحتم أن تقود هذه الانتهاكات بذاتها إلى صدع هائل في العلاقة بين العرب والمسلمين من ناحية والولايات المتحدة والغرب عموما من ناحية أخرى لولا تحيز هذه الأخيرة لإسرائيل وتغطيتها على جرائمها وحمايتها ودعمها ومن ثم تشجيعها على انتهاك القانون الدولي، وعلى استمرار تدمير الشعب الفلسطيني.

لقد أدى ذلك إلى انهيار ثقة العرب أجمعين في إخلاص الولايات المتحدة للقانون الدولي كفكرة ومبدأ. ويتفق العرب في كل مكان وبغض النظر عن الانتماء السياسي أو الديني أو المذهبي على أن الولايات المتحدة تمارس سياسة مزدوجة وتكيل بمكيالين. ويستغل القطاع المتطرف من الساسة والمجتمع في العالم العربي هذه الخيانة للقانون الدولي بهدف البرهنة على أنه لا يوجد شئ اسمه القانون الدولي أصلا، أو طعن مصداقيته.

ويحتاج الأمر إلى حوار متعمق يستعيد احترام القانون وعالميته وجدارته بالتطبيق الأمين والنزيه على المستوى العالمي.

مرجعية تسوية الخلافات: القضاء الدولي

يدرك الجميع أن النظرية القانونية السائدة داخل الولايات المتحدة تكاد تكون الوحيدة في العالم التي تدافع عن "ثنائية القانون"، إذ ينأى الفكر الأمريكي بنفسه عن التطبيق التلقائي للقانون الدولي أو النظر إليه بما هو جدير به من احترام. ويشكل هذا الاعتبار أحد أهم أسباب "خيانة" القانون الدولي وخاصة عندما يتعلق الأمر بالنزاعات بين الغرب أو امتداداته المزعومة مثل إسرائيل- من ناحية والعالم الثالث والعربي تحديدا من ناحية أخرى.

الولايات المتحدة كانت ولا تزال تغطي على مسئولية إسرائيل عن تهجير الشعب الفلسطيني وفرض حالة اللجوء عليه!

ومع ذلك، فإن أمريكا لا تفسر تخليها عن القانون الدولي وخاصة في تلك الحالات إلا كمجرد خلاف حول التشخيص والمسئولية والتفاصيل الإجرائية. وعلى سبيل المثال، فإنها ترى أن إسرائيل عندما شنت حرب ١٩٦٧ كانت في حالة "دفاع عن النفس". كما أن أمريكا توافق إسرائيل على نظريتها العجيبة والتي ترى أن القرار ٢٤٢ لا يملى انسحابها من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإنما من "أراضي" محتلة، وهو الأمر الذي يحتم التفاوض كأسلوب لحل النزاع. بل إن الولايات المتحدة كانت ولا تزال تغطي على مسئولية إسرائيل عن تهجير الشعب الفلسطيني وفرض حالة اللجوء عليه، ولذلك أرسلت البعثة تلو الأخرى لإقناع العرب والفلسطينيين بتسكين وتوطين اللاجئين في بلاد عربية أخرى غير بلادهم، وهكذا.

يبدو الأمر إذن ليس كخلاف على المبادئ القانونية المستقرة، رغم أنه كذلك بالفعل، وإنما على تفاصيل إجرائية وتاريخية.

والواقع أن "جميع" الخلافات حول ذات معنى القانون وذات معنى الحق تصور في العادة من جانب طرف ما على أنها إجراءات وتفاصيل لا على أنها خيانة أو تخلي عن مبادئ. ونادرا ما اعترف سارق ما بأنه اغتصب ما ليس حقه. ولذلك يتحتم أن تعترف الثقافة أو الحضارة بمعنى معين لسلطة القضاء. وفي هذه الحالة سلطة القضاء الدولي.

هنا يبدو اللبس مجرد وضعا إجرائيا. ولكنه ليس في الحقيقة كذلك. فبالنسبة

للعرب والمسلمين لم يكن هنا في ثقافتهم ما يدعوهم لإنكار الحاجة إلى قضاء دولي. ولكن لم يكن هنا ما يدعوهم ما هو أكثر من "تحكيم بسيط". فإذا ما نحينا جانبا مشكلة نزاهة القضاء، يبدو أن هناك مشكلة أعمق وذات طابع جوهري للغاية وهى طبيعة القيم والمرجعية القانونية التي تترجم هذه القيم والتي يتم الإحالة لها. فإذا لم تكن هنا مرجعية عالمية حقا، وإذا لم يستند النص القانوني على قيم مشتركة أو قيم محددة وقابلة للتطبيق على جميع الحالات المتماثلة وعلى نحو مقبول سلفا من الجميع لن يكون من الممكن قبول الأحكام الصادرة حتى عن أكثر القضاة إخلاصا لعملهم.

وكما أشرنا فإن ثمة بعض الفجوات في الثقافة العربية الإسلامية عندما يتعلق الأمر بالاعتراف الصريح بالقيم العالمية والمرجعية الأعلى التي يتم الإحالة لها لدى النظر في خلاف ما بينهم وغيرهم من الشعوب أو بين المسلمين وغير المسلمين. ولكن لم يحدث قط في التاريخ الحديث أن عارضت دولة النظام القانوني برمته، أو تشريعا دوليا بكامله. وبينما ظلت بعض الدول العربية خارج بعض العهود أو الاتفاقيات الدولية وتحفظت أخرى عليها، فإن غيرها من الدول فعل ذلك أيضا. المهم أنه لا يمكن علميا القول بأن العرب والمسلمين عارضوا معارضة صريحة فكرة القيم العالمية أو المرجعية العالمية للقانون الدولي بالرغم من أنه تشريع وضعي.

وكامتداد لتلك الحقيقة، فإن العرب لم ينكروا أبدا القضاء الدولي أو السلطة القضائية لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة محكمة العدل الدولية. ولم يكونوا من بين المعترضين على توسيع اختصاصاتها وسلطانها الولائي، رغم أنهم لم يكونوا من بين الدول الأشد حماسة للقضاء الدولي.

وتبدو المشكلة بالنسبة للغرب والولايات المتحدة خاصة مختلفة تماما إذ مارست الولايات المتحدة بذاتها بعض اختصاصات القضاء الدولي وفرضته فرضا فيما بعد الحرب العالمية الثانية مثلا (محاكم نورمبرج) وذلك باعتبارها دولة منتصرة. والواقع أن ذلك قد بدا نوعا من الاغتصاب لسلطة القضاء الدولي المفترضة أو خلطا بين قضاء المنتصر في حروب دولية والقضاء الدولي الذي كان يجب أن يتمتع بالحياد التام.

وفضلت الولايات المتحدة الاعتماد على المحاكم الخاصة لتوقيع العقاب على من تعتبرهم مجرمي حرب، كما حدث بالنسبة للصراع في البوسنة والهرسك، وفي

كوسوفا ولكنها عارضت إيجاد سلطة قضائية دولية تكون مهمتها هى فض المنازعات بالطرقة السلمية وعلى ضوء القانون الدولي، وللتعبير عن سلطة المجتمع الدولي فيما يخص الخلافات والصراعات وحالات النزاع المسلحة

والواقع أنه كان من الممكن تجنب عشرات من الانفجارات الكبرى في العالم لو أن الولايات المتحدة تحديدا تحمست أو آمنت بسلطة القضاء الدولي بالمقارنة بأي هيكلية أخرى لصنع القرار. فمجلس الأمن يقوم بوظيفة قضائية بمعنى ما، عندما تعرض عليه المنازعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولكنه لا يقوم بهذه الوظيفة انطلاقا من مرجعية قانونية بما في ذلك مرجعية الميثاق التي يعد مقيدا بها. وإنما يصدر المجلس قراراته بصورة سياسية وعلى ضوء تصويت الدول حسب مصالحها المباشرة.

وفي الأعوام العشرة المنصرمة، فضلت الولايات المتحدة العمل أساسا من خلال التصرف المنفرد أو من خلال حلف الأطلنطي الأمر الذي أدى إلى تهميش حتى مجلس الأمن الذي تتمتع فيه بسلطة النقض والقيادة الفعلية.

ومما يدعو للدهشة أن تكون الولايات المتحدة هى الطرف الذي بادر بالدعوى إلى إنشاء نظام عالمي جديد دون أن تطرح أي تصور عن الأساس القانوني الدولي لهذا النظام. ولذلك ورغم أن هناك لجنة لتلقي الاقتراحات الخاصة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، فإن أحدا لا يتوقع حدوث طفرة، وخاصة فيما يتعلق بدور محكمة العدل الدولية.

ومن هذا المنظور، فإن الولايات المتحدة خاصة والدول الغربية الكبرى عامة تتحمل مسئولية إهدار فرص ثمينة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وتأسيس هيكلية جديدة لوضع القانون الدولي موضع التطبيق عبر آلية قضائية محايدة.

فأمريكا والغرب يفضلان الأساليب السياسية لاتخاذ القرار الدولي على الأساليب القضائية، ويفضلان الهياكل التحالفية مثل حلف الأطلنطي على الهياكل المنضبطة والشاملة مثل الأمم المتحدة، ويفضلان الهياكل الشاملة الضيقة مثل مجلس الأمن بالمقارنة بالهياكل الشاملة الموسعة مثل الجمعية العامة. وبتعبير آخر، تفضل الدول القوية الإفادة من مزايا القوة بالمقارنة بتكريس قوة القانون.

ولهذا السبب أي غياب سلطة قضائية دولية أو سلطة دولية نزيهة تطبق القانون والقرار الدولي- دفع العرب ضريبة باهظة. فقد كان الظلم الواقع على

الولايات المتحدة هى الطرف الذي بادر بالدعوى إلى إنشاء نظام عالمي جديد دون أن تطرح أي تصور عن الأساس القانوني الدولي لهذا النظام.

الشعب الفلسطيني مزدوجا، حيث لم يكن القرار الدولي عادلا بما فيه الكفاية لوقف التدمير المروع الذي حدث لهذا الشعب على يد إسرائيل، وثانيا، هذا القرار الدولي ناقص العدالة لم يكن يطبق بسبب معارضة إسرائيل وأمريكا وأحيانا الغرب كله، وهو ما يعيدنا إلى قضية القضاء الدولي أو فقدانه.

رئيس التحرير